ما بعد كوب 30 في البرازيل: هل دخل العالم مرحلة "ما بعد اتفاقيات المناخ"؟

1. المقدمة

بعد ثلاثين قمة من قمم المناخ، يبدو أن العالم يدخل مرحلة مختلفة تمامًا عمّا عرفه منذ توقيع اتفاق باريس. فقمّة كوب 30 في البرازيل، التي عُقدت في قلب غابات الأمازون بكل رمزيتها، خرجت بنتيجة صادمة: لا التزامات حقيقية، ولا خطة لوقف الوقود الأحفوري، ولا تمويل كافٍ للدول المتضررة. ورغم أن العلماء يحذرون من أننا نسير نحو ارتفاع حراري قد يصل إلى 2.6–2.8 درجة مئوية بحلول نهاية القرن، فإن المفاوضات الدولية بدت وكأنها تتحرك بالاتجاه المعاكس—تمديد للمواعيد، تباطؤ في التمويل، وتراجع في الطموح.

الأخطر من ذلك أن النظام المناخي الأممي نفسه بدأ يفقد بريقه. بدلاً من القرارات الجماعية، ظهرت موجة جديدة من تحالفات طوعية تقودها دول أو شركات خارج المفاوضات الرسمية، في مشهد يعكس بداية انتقال العالم إلى ما يمكن تسميته: مرحلة "ما بعد اتفاقيات المناخ"—حيث تتراجع المركزية الأممية وتظهر مراكز نفوذ جديدة، لا تخضع كلها للمساءلة أو العدالة المناخية.

هذا البحث يقرأ نتائج كوب 30 في سياقها السياسي والبيئي، يتتبع تراجع الزخم منذ قمم دبي وباكو، ويستعرض بالأرقام حجم الفجوة بين ما يتطلبه العلم وما تقدمه السياسات. كما يطرح سيناريوهات المستقبل: هل نحن أمام تفكك تدريجي للنظام المناخي؟ أم بداية إعادة بناء لنموذج جديد تقوده تحالفات مختلفة؟ في عالم يزداد سخونة واضطرابًا، هذا السؤال لم يعد نظريًا... بل أصبح مسألة وجودية للعالم بأسره.

2. كوب 30 بين الرمزية الكبيرة والنتائج المحدودة

بعد اختتام قمة الأمم المتحدة للمناخ كوب 30 في مدينة بيليم البرازيلية، برز إجماع بين المراقبين على أن المخرجات جاءت أقل بكثير من الطموحات الرمزية المعلنة. فعلى الرغم من الأهمية التاريخية لانعقاد المؤتمر في قلب الأمازون وما يحمله ذلك من رمزية لحماية الغابات والمناخ، انتهت المفاوضات إلى حزمة تسويات وسطية وطوعية بدل الالتزامات الحقيقية الملزمة. لقد تجنبت الوثيقة النهائية أي ذكر صريح لوقف استخدام الوقود الأحفوري أو خطة زمنية للتخلي عنه، مكتفيةً بصياغات عامة تدعو الدول إلى اتباع "مسارات طوعية" للتخفيف والتكيف دون أي تعهدات إلزامية بخفض انبعاثات الفحم والنفط والغاز (Daigle, 2025; Health Policy Watch, 2025).

ونتيجة لذلك، اعتبر كثير من الخبراء أن الاتفاق عبارة عن "خطط لصنع خطط" ليس إلا. على سبيل المثال، وصف تقرير Health Policy Watch النص الختامي بأنه مجرد وضع إطار عام لـ«اتفاق على وضع خطط مستقبلية»، في إشارة ساخرة إلى غياب الإجراءات الفعلية الملزمة. وتُظهر التحليلات ما بعد القمة – مثل تلك الصادرة عن مشروع Climate Action Tracker – اتساع الفجوة بين التعهدات المناخية والمسارات الفعلية؛ إذ لا يزال العالم على مسار ارتفاع حراري خطير يقارب 2.6–2.8°م

بحلول نهاية القرن وفق السياسات الحالية. هذا المستوى من الاحترار يفوق بكثير هدف اتفاق باريس بحصر الزيادة في حدود 1.5°م، مما يؤكد أن التعهدات المعلنة حتى الآن غير كافية إطلاقًا.

وفيما يتعلق بالديناميكيات السياسية التي حكمت المفاوضات في كوب 30، فقد بدا الانقسام واضحًا بين دول الشمال الغني ودول الجنوب العالمي الفقيرة. ففي موضوع تمويل "الخسائر والأضرار" الناجمة عن تغيّر المناخ، ضغطت الدول النامية بقوة من أجل آليات تمويل مستدامة لتعويضها عن الكوارث المناخية، بينما تباطأت الدول الصناعية في تقديم التعهدات المالية الكافية (LDC Climate Group, 2025a; LDC Climate Group, 2025b). وشهدت القمة توترًا بين ممثلي أوروبا وحلفائهم من جهة، وممثلي دول أوبك والدول المنتجة للنفط من جهة أخرى، حول قضية خفض الوقود الأحفوري. فبينما دعى تحالف طموح يضم أكثر من 80 دولة إلى إدراج نص صريح بشأن التخلص التدريجي من الفحم والنفط والغاز، اعترضت دول نفطية كبيرة كالمملكة العربية السعودية وروسيا ودول أخرى تعتمد اقتصاديًا على الوقود الأحفوري بشدة، مهددةً بإفشال المفاوضات إن ظهر أي التزام ضد الوقود الأحفوري (Health Policy Watch, 2025).

3. نتائج كوب 30 الرسمية – تقدم محدود أم بداية تفكك؟

3.1 قراءة في «حزمة بيليم السياسية» والنص الختامي

اختُتم مؤتمر كوب 30 بما سُمّي "حزمة بيليم" (Belém Package) – وهي الحزمة السياسية النهائية التي قدمتها الرئاسة البرازيلية كحل وسط لإرضاء جميع الأطراف. جاءت هذه الحزمة لتؤكد التوجه العام نحو الالتزامات الطوعية بدل القرارات الملزمة. فمن جهة، جدّدت الدول التزامها بتحقيق أهدافها الوطنية المتطوعة ودعت إلى مضاعفة الجهود لتحقيق هدف اتفاق باريس، لكنها لم تتضمن أي خطة ملزمة للتخلي عن الوقود الأحفوري ضمن الجداول الزمنية المطلوبة (Reuters, 2025). فقد خلا البيان الختامي تمامًا من أي ذكر لعبارة "التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري" أو ما شابهها، نتيجة اعتراضات دول النفط كما أسلفنا (Reuters, 2025). وبدلاً من ذلك، احتوى النص على عبارة عامة تشير إلى الحاجة إلى انتقال "عادل ومستدام" في مجال الطاقة دون تحديد ماهية هذا الانتقال (Health Policy Watch, 2025).

من العناصر القليلة الملموسة التي أُعلن عنها في بيليم كان الهدف العالمي لمضاعفة تمويل التكيّف المناخي. إذ اتفقت الدول المتقدمة نظريًا على "مضاعفة تمويل التكيّف" لمساعدة البلدان النامية على مواجهة التأثيرات المناخية (Health Policy Watch, 2025). وقد فُسّر ذلك عمليًا بأنه رفع الهدف إلى 120 مليار دولار سنويًا لمشاريع التكيف بحلول عام 2030 (حيث كان التعهد السابق في 2021 هو مضاعفة التمويل المناخي الموجه للتكيف عن مستوى عام 2019 بحلول 2025، والذي يُقدّر بنحو 40–50 مليار دولار سنويًا) (ENB, 2025). بيد أن هذا التعهد الجديد جاء أيضًا دون آليات إلزام أو جداول زمنية واضحة، بل تم إرجاء تحقيقه خمس سنوات إضافية مقارنة بالمواعيد المطلوبة من قبل الدول النامية. وفقًا لوكالة أسوشيتد برس، وافقت الدول في كوب 30 على "مضاعفة التمويل الموعود لمساعدة الدول الأكثر ضعفًا على التكيف"، لكن التنفيذ سيستغرق خمس سنوات أخرى – أي أُجل تحقيق الهدف إلى 2030 بدل 2025، مما أثار خيبة أمل لدى الكثيرين. ومع ذلك، رحبت بعض الدول الجزرية الصغيرة بهذه الخطوة ورأت فيها بصيص أمل، إذ صرّحت رئيسة تحالف الدول الجزرية الصغيرة (أوسيس) قائلة: "بالنظر لما كنا نتوقعه، نحن سعداء بما خرجنا به"، في إشارة إلى أن مجرد انتزاع زيادة في التعهدات المالية يُعد إنجازًا مقارنة بالجمود السابق (AP News, 2025).

كما دعت الحزمة النهائية إلى "تعزيز" خطط المناخ الوطنية (NDCs) قبل عام 2025، وحثّت الدول على تحديث تعهداتها ل2035 بما يتماشى مع هدف 1.5°م (ENB, 2025). لكن هذه الدعوة بقيت في إطار التشجيع الطوعي دون أي آلية عقابية أو رقابية لضمان حدوث ذلك. كذلك نصت الوثيقة على هدف غير ملزم بمضاعفة قدرات الطاقة المتجددة العالمية بحلول 2030، وهو هدف طموح تم تبنيه لأول مرة في كوب 28 بضغط من الرئاسة الإماراتية (Climate Action Tracker, 2025)، لكن مرة أخرى دون خطط تنفيذ واضحة على المستوى القطري.

وفيما يتعلق بالوقود الأحفوري، عوضًا عن وضع خطة ملزمة لخفضه، اقترحت الرئاسة البرازيلية إطلاق "خريطة طريق" طوعية خارجة عن مسار المفاوضات الرسمية. إذ أعلن رئيس المؤتمر وزير الخارجية البرازيلي أندريه كوريا دو لاجو أن البرازيل ستقود جهودًا منفصلة لصياغة خارطة طريق للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، وستدعو الدول الراغبة للمشاركة فيها بشكل اختياري. وبالفعل وافقت بعض الدول على الانضمام لهذا المسار الموازي، على أن تُعقد اجتماعات لمجموعة عمل متطوعة في العام المقبل (2026) لمناقشة تفاصيل خفض الفحم والنفط. إلا أن هذا الترتيب يفتقر إلى الوزن القانوني والسياسي لاتفاق يتم التوصل إليه ضمن المؤتمر نفسه، فهو لا يحمل نفس ثقل قرار تتبناه كافة الأطراف. وقد علّقت مصادر دبلوماسية بأن ما حدث أقرب إلى "تحالف للراغبين" خارج إطار الاتفاقية، مما يذكّرنا بمبادرات جانبية سابقة كتلك المتعلقة بالميثان والغابات في قمم ماضية (AP News, 2025).

وشملت حزمة بيليم أيضًا بعض الاتفاقات القطاعية الفرعية كالتعاون في تحديث شبكات الطاقة وزيادة كفاءة استخدام الوقود الحيوي (AP News, 2025). ورغم تواضع هذه الاتفاقات، إلا أنها أشير إليها كنقاط مضيئة صغيرة وسط خيبة الأمل الكبرى. على سبيل المثال، أُعلن عن شراكات لنشر تقنيات الشبكات الذكية في الدول النامية، وعن مبادرة لتطوير أنواع وقود حيوي مستدام للأغراض الصناعية – وهذه أمور إيجابية لكنها محدودة الأثر والمشاركة.

3.2 مقارنة تاريخية بين قمم دبي (COP28) وباكو (COP29) وبيليم (COP30)

لفهم مسار العملية التفاوضية، تجدر المقارنة بين الصياغات والنبرة السياسية في النصوص الختامية للقمم الثلاث الأخيرة: دبي 2023 (COP28)، باكو 2024 (COP29)، وبيليم 2025 (COP30). سنجد أن هناك تراجعًا ملحوظًا – أو ما يمكن تسميته "تفكك تدريجي للزخم المناخي" – فيما يتعلق ببعض القضايا الرئيسية.

في دبي (COP28)، ورغم صعوبة المفاوضات آنذاك، استطاعت الرئاسة الإماراتية إدراج عبارة مهمة لأول مرة تشير إلى ضرورة "الانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري" في سياق الإقرار بنتائج التقييم العالمي. صحيح أن العبارة جاءت عامة ولم تذكر "التخلص التدريجي" صراحة، لكنها مثلت تقدماً رمزياً أيدته معظم الدول عدا بضعة معترضين. كما شهد بيان دبي إطلاق هدف عالمي لمضاعفة الطاقة المتجددة ثلاث مرات وزيادة كفاءة الطاقة، الأمر الذي أُعتبر اختراقًا جزئيًا (ENB, 2023).

في باكو (COP29) بأذربيجان، تضاءلت تلك اللغة التقدمية. فقد اختفت الإشارة المباشرة إلى التحول عن الوقود الأحفوري تقريبًا، تحت ضغط الدولة المضيفة المصدّرة للنفط والغاز وحلفائها (Al Jazeera, 2024). ركز بيان باكو على قضايا التمويل وتفعيل صندوق الخسائر والأضرار، لكن حتى هذه شهدت تعثراً. ومع نهاية المؤتمر، عبّر مجموعة الدول الأقل نموا (LDCs) عن غضبهم واصفين النتيجة بأنها "خيانة مذهلة للأكثر ضعفًا" (LDC Climate, 2024)، في إشارة إلى غياب خطة لزيادة التمويل إلى

المستوى المطلوب وعدم إحراز تقدم في هدف 1.5°م. كما فشل مؤتمر باكو في الاتفاق على رقم طموح كافٍ لـ"الهدف المالي الجماعي الجديد" (NCQG) لما بعد 2025؛ إذ تمخضت المحادثات عن رقم 300 مليار دولار سنويًا بحلول 2035 فقط (Eco-Business, 2024)، وهو ما اعتبرته الدول النامية رقمًا هزيلاً لا يرتقي لحجم التحدي. بالفعل، صرّح رئيس مجموعة الـLDC في ختام باكو: "مرة أخرى، الدول الأكثر مسؤولية عن الأزمة أخفقت في توفير التمويل والدعم المطلوب؛ لا زلنا بلا خطة واضحة لكبح الاحترار عند 1.5°م أو دعم كافٍ للتكيف والخسائر" (LDC Climate, 2024).

أما في بيليم (COP30)، فقد استمر هذا المنحى التراجعي. إذ اندثرت تمامًا أية إشارات – حتى لو عامة – إلى الوقود الأحفوري في النص الرسمي (Health Policy Watch, 2025). ولم يعد هناك ذكر لعبارة دبي حول "الانتقال بعيدًا عن الوقود" سوى تذكير بما جاء في اتفاق كوب 28 السابق كمرجعية (Health Policy Watch, 2025). أي أن بيان بيليم "أعاد التأكيد" على قرارات سابقة دون إضافة جديد، واكتفى بالتعبير عن "القلق" حيال تأثيرات المناخ وإقرار الحاجة لتخفيضات عميقة للانبعاثات لتحقيق 1.5°م (Health Policy Watch, 2025). هذا الأسلوب (الذي وصفته إحدى الصحف بأنه الاكتفاء بـ«التذكير والاعتراف» دون أي التزام تنفيذي) جعل نص بيليم يبدو خطوة إلى الوراء في جانب الطموح مقارنة بدبي.

على صعيد الخسائر والأضرار، كان كوب 27 في شرم الشيخ (2022) قد صنع زخمًا كبيرًا بإنشاء صندوق الخسائر والأضرار التاريخي. واستمر الزخم نسبيًا في دبي حيث اتُفق على هيكلية إدارة الصندوق وبدء تشغيله. لكن بحلول باكو وبيليم، تراجع هذا الزخم بشكل ملحوظ. فالتعهدات المالية الفعلية للصندوق بقيت محدودة – نحو بضعة مئات ملايين الدولارات فقط حتى نهاية 2025 – بينما تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن احتياجات الخسائر والأضرار قد تصل إلى 290–580 مليار دولار سنويًا بحلول 2030 في الدول النامية لوحدها (ENB, 2025). ورغم أن بيان بيليم "رحب" بتشغيل الصندوق، إلا أنه لم يقدم أي التزامات جديدة لتمويله، ما عدا مطالبة البنوك التنموية متعددة الأطراف "باستكشاف مصادر تمويل مبتكرة" (ENB, 2025). وهذا يمثل تراجعًا واضحًا عن زخم شرم الشيخ الذي ركز العيون على مسؤولية الدول الغنية التاريخية.

وباختصار، تكشف هذه المقارنة التاريخية أن الزخم السياسي آخذ في التراجع منذ قمة دبي وصولاً إلى بيليم. فالنبرة تحولت من الحديث عن بدء نهاية عصر الوقود الأحفوري في 2023 (ENB, 2023)، إلى الصمت شبه التام عن الوقود الأحفوري في 2025. كما أن الحماس الذي رافق إنشاء صندوق الخسائر والأضرار أخذ يخبو مع عجز الدول عن ضخ الأموال المطلوبة فيه، مما يهدد بتقويض الثقة التي بُنيت بين الشمال والجنوب على إثر ذلك الإنجاز التاريخي في 2022. ويعلّق تحالف الخسائر والأضرار (Damage Collaboration & Loss) في أحدث تقاريره بأن "الدعم السياسي الذي حظي به الصندوق وقت إنشائه لم يترجم إلى أرقام على أرض الواقع، مما ينذر بانتكاسة في العدالة المناخية" (ENB, 2025).

كل ذلك يثير التساؤل: هل ما زالت مؤتمرات المناخ تحقق "تقدمًا محدودًا" تدريجيًا، أم أننا أمام بداية تفكك للنظام المناخي متعدد الأطراف، حيث يتم التراجع بصمت عن التعهدات بدل التقدم نحو تنفيذها؟

4. صعود الائتلافات الطوعية والمبادرات الموازية – ملامح "ما بعد اتفاقيات المناخ"

4.1 اللاعبون الجدد خارج مسار التفاوض الرسمي

مع تضاؤل الثقة في فعالية العملية الرسمية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، برز اتجاه متزايد نحو ائتلافات طوعية ومبادرات موازية خارج إطار المفاوضات التقليدي. في كوب 30 ببيليم، تجسد هذا الاتجاه فيما أطلق عليه "إعلان بيليم" بقيادة كولومبيا ودول أخرى، والذي هدف إلى تشكيل تحالف للدول الراغبة بالعمل على إنهاء عصر الوقود الأحفوري (Health Policy Watch, 2025). فعندما أصبح واضحًا أن النص النهائي للمؤتمر لن يتضمن أي إشارة لخفض الوقود الأحفوري، بادرت مجموعة من الدول بقيادة كولومبيا وبدعم من دول مثل هولندا ودول جزرية وأفريقية، إلى إطلاق إعلان سياسي موازي عُرف بـ"إعلان بيليم من أجل الانتقال العادل بعيدًا عن الوقود الأحفوري" (The Guardian, 2025).

وقد وقع على هذا الإعلان العشرات من البلدان – من بينها دول أوروبية كألمانيا وفرنسا (برغم تناقض مصالحها أحيانًا) ودول نامية متضررة – متعهدين بالعمل جماعيًا لتحقيق "انتقال عادل ومنصف" بعيدًا عن الفحم والنفط والغاز بما يتماشى مع إبقاء الاحترار تحت 1.5°م. وأكّد الإعلان أن الاستمرار في مشاريع الوقود الأحفوري الجديدة لا يتوافق مع هدف 1.5°م، ودعا إلى التخلص التدريجي من "الدعم غير الفعال" للوقود الأحفوري في أسرع وقت. وقد وُصف هذا بأنه أقوى بيان حول تقليص الوقود الأحفوري تدعمه حتى الآن مجموعة من الحكومات – إذ نال تصفيقًا حارًا من ناشطي المناخ الذين اعتبروه بصيص أمل (The Guardian, 2025).

علاوة على ذلك، تزايد دور المدن والشركات والتحالفات القطاعية كفاعلين في صنع السياسات المناخية خارج الإطار الأممي. فمثلاً، شهدنا حضورًا قويًا لرؤساء بلديات مدن كبرى في بيليم، أعلنوا عن مبادرات لتعزيز المرونة الحضرية وخفض الانبعاثات في قطاعات النقل والبناء بغض النظر عن دعم حكوماتهم الوطنية. كذلك أطلقت شركات كبرى وتحالفات صناعية تعهدات طوعية بالتخلص من الكربون في عملياتها. من الأمثلة البارزة "تحالف ما بعد النفط والغاز" (BOGA) الذي تقوده دول مثل الدنمارك وكوستاريكا – وهو تحالف تم تشكيله خارج قمم المناخ الرسمية ويعمل على التزام الأعضاء بوقف إصدار تراخيص جديدة للتنقيب عن الوقود الأحفوري. أيضًا برزت مبادرات مثل "إعلان الغابات والأراضي" (التي انضمت لها في بيليم أكثر من 90 دولة كما ذُكر) لوقف إزالة الغابات بحلول 2030، إلا أنها اضطرت أيضًا للانتقال لمسار طوعي خارج النص الرسمي بعد عرقلة بعض الدول (Health Policy Watch, 2025).

في ختام كوب 30، أُعلن أيضًا عن "مؤتمر دولي للمرحلة الانتقالية بعيدًا عن الوقود الأحفوري" سيُعقد في أبريل 2026 باستضافة كولومبيا وهولندا، كمتابعة لإعلان بيليم. هذا المؤتمر – الأول من نوعه – يهدف إلى جمع الحكومات "الطموحة" مع خبراء وممثلين عن المدن والشركات والمجتمع المدني، لوضع خارطة طريق عملية للإلغاء التدريجي للوقود الأحفوري على المستوى العالمي. وقد وصفت وزيرة البيئة الكولومبية إيرين فيليز هذه الخطوة بأنها محاولة لـ"بناء تحالف للراغبين... منصة متعددة القطاعات موازية لاتفاقية الأمم المتحدة مصممة لتحديد المسارات القانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتخلص من الوقود الأحفوري"، وهو اعتراف صريح بأن المنصة الرسمية باتت غير كافية وحدها وأن العمل الموازي أصبح ضرورة "حتى لا يتخلف أحد عن الركب" على حد قولها (Fossil Fuel Treaty, 2025).

من جهة أخرى، لعبت المدن والشركات دورًا متناميًا: فقد أعلنت عشرات المدن الكبرى عن وصولها إلى مستوى صفر كربون في عملياتها البلدية أو تبنيها خطط مناخية أكثر جرأة من خطط دولها. كما أن شركات كبرى في الطاقة المتجددة وتخزين البطاريات – كثير منها عرضت تقنياتها في أروقة كوب 30 – باتت تدفع عجلة التحول التقني أسرع مما تفعل الدول. فمثلاً، حضر في جناح

الصين التنفيذيون من شركات الطاقة الشمسية والبطاريات والمركبات الكهربائية، ما جعل الوفود ترى بأعينها كيف تقود شركات الصين التحول نحو اقتصاد نظيف (Reuters, 2025). هذا يؤكد بروز قوى جديدة في مشهد الحوكمة المناخية: ليست الدول وحدها من تقرر، بل ائتلاف واسع من المدن والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بات يصنع "سياسات مناخية موازية".

4.2 مخاطر "خصخصة" الحوكمة المناخية

رغم الجوانب الإيجابية للتحالفات الطوعية والجهود الموازية في إبقاء الزخم المناخي حيًا، إلا أن ذلك يثير مخاوف حول "خصخصة" الحوكمة المناخية وخروجها من إطار المسؤولية الجماعية. فأحد المبادئ الجوهرية لاتفاقية باريس هو "المسؤولية المشتركة لكن المتباينة" – أي الاعتراف بأن على الدول الصناعية تاريخيًا العبء الأكبر لقيادة الجهد وخدمة العدالة المناخية. لكن حين تصبح التعهدات طوعية بالكامل وتنتقل المبادرة إلى تحالفات من المتطوعين، هناك خشية من تقويض مبدأ المسؤولية التاريخية. فقد تنتقي الدول الكبرى ما يناسبها من تعهدات طوعية تسوقها إعلاميًا، بينما لا تُحاسب بشكل صارم على الوفاء بالتزاماتها نحو الدول الأضعف.

بالإضافة إلى ذلك، ينشأ بُعد ديمقراطي مقلق مع انبثاق طبقة موازية من تعهدات المناخ لا تخضع لنفس مستوى التدقيق والمساءلة المتاح في العملية الأممية الشاملة. فعندما تتولى شركات خاصة أو مدن أو منتديات غير رسمية زمام المبادرة، قد تغيب الشفافية والتمثيل العادل. على سبيل المثال، هناك من يشير إلى أن التعهدات المناخية للشركات الكبرى – وإن بدت طموحة – تفتقر لآليات مراقبة مستقلة، وقد تستخدم أحيانًا كستار لـ"غسل المناخ" (greenwashing) دون تخفيضات حقيقية. وقد أورد تحالف مراقبة العمل المناخي (Climate Action Network) نقدًا لمبادرة مثل "مسرّع إزالة الكربون في قطاع النفط والغاز" التي أُطلقت في كوب 28، واصفًا إياها بأنها "مبادرة لتجميل صورة شركات النفط" ركزت فقط على خفض انبعاثات عمليات الاستخراج وتجاهلت الانبعاثات الناتجة عن حرق الوقود نفسه التي تفوقها بخمسة أضعاف. هذا مثال على كيف يمكن أن تؤدي المبادرات التي يهيمن عليها القطاع الخاص إلى إضعاف مبدأ المحاسبة الشاملة (Climate Action Tracker, 2025).

من ناحية أخرى، يخشى البعض من أن اتساع دور التحالفات الطوعية يسمح للدول المتقدمة بالتهرب من مسؤولياتها المالية. فبدلاً من الالتزام الصارم بتقديم تمويل المناخ عبر الآليات المتفق عليها (كصندوق المناخ الأخضر وصندوق الخسائر)، قد تدفع هذه الدول بزمام المبادرة نحو شراكات مع القطاع الخاص أو تعهدات تقنية غير ملزمة. وقد أشار خبراء في مراكز أبحاث مرموقة مثل معهد الموارد العالمية إلى خطر أن يصبح تمويل المناخ "انتقائيًا" – حيث تموّل الدول مشاريع محددة تعود عليها بفوائد اقتصادية (كالبنية التحتية للطاقة النظيفة في دول معينة) عبر اتفاقيات ثنائية، بينما تُهمل حاجات الدول الأشد فقرًا التي لا تجذب الاستثمار الخاص.

أما مسألة الطبقة الموازية غير الخاضعة للمساءلة الديمقراطية، فتتجلى بوضوح في هيمنة عدد كبير من جماعات الضغط والشركات على مشهد قمم المناخ. وقد أظهرت بيانات موثقة أن قمة دبي (COP28) حضرها أكثر من 2,300 من ممثلي مصالح صناعة الوقود الأحفوري – رقم يتجاوز عدد أعضاء وفود بعض الدول الصغيرة مجتمعة. وفي بيليم أيضًا كان هناك حضور ملحوظ لممثلي الشركات الكبرى (وإن قوبل باحتجاجات نشطاء الشعوب الأصلية عند أبواب المؤتمر). هذه القوى غير الحكومية تتمتع بنفوذ كبير في توجيه دفة النقاشات نحو حلول مجزّأة أو تدريجية لا تمس جوهر مصالحها – مما دفع خبراء إلى التحذير من أن جزءًا من عملية كوب تحول إلى "معرض أعمال" أكثر منه مؤتمرًا حكوميًا. ويشير ألبرت نورستروم من مركز استوكهولم للمرونة إلى أن وجود جيوش من جماعات الضغط "يخفف الطموح ويبطئ التقدم ويقوض الثقة". وبالتالي، فإن نقل جزء كبير من العمل المناخي إلى

ساحات خارجية قد يعني فعليًا إضعاف الشمولية والعدالة التي يوفرها الإطار الأممي الجامع (حيث لكل دولة صوت)، واستبدالها بمنصات يقودها من يملكون الموارد والنفوذ (The Guardian, 2025).

باختصار، بينما قد يكون صعود التحالفات الطوعية مؤشرًا على مرونة وإبداع في مواجهة الجمود الرسمي – وهو تطور يمكن أن نسميه ملامح مرحلة "ما بعد اتفاقيات المناخ" – فإن له جوانب ظل خطيرة. إنه سيف ذو حدين: فقد يعجل بالعمل المناخي في المدى القريب، لكنه قد يهز شرعية النظام المناخي الدولي ويفاقم اختلال توازن القوى لصالح الأغنياء والأقوياء ما لم يتم توجيهه وتنسيقه بعناية ضمن رؤية عادلة وشاملة.

5. أزمة الشرعية والتمويل – هل تهتز اتفاقية باريس من الداخل؟

5.1 الفجوة بين العلم والسياسة بعد 10 سنوات من باريس

بعد عقد من اعتماد اتفاق باريس في 2015، تبرز فجوة مقلقة بين ما يتطلبه العلم وبين ما تحققه السياسة. فالتقارير العلمية الأخيرة – خاصة تقييمات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) – تؤكد أن نافذة إبقاء الاحترار عند 1.5°م تضيق بسرعة. وقد أوضحت أحدث الدراسات أنه للالتزام بمسار 1.5°م يجب خفض الانبعاثات العالمية بحوالي 43% بحلول 2030 مقارنة بمستويات 2019، وبنحو 60% بحلول 2035. لكن الخطط المناخية المقدمة حاليًا من الدول (NDCs المحدثة) تضع العالم على مسار خفض لا يتجاوز 12% بحلول 2035 (Eco-Business, 2023). هذا يعني أن هناك فجوة انبعاثات هائلة تقارب 48% بحلول 2035 بين المطلوب والمتوقع – وهو اتساع عن الفجوة التي كانت قائمة قبل سنوات. إذ في 2015، عندما وُقّع اتفاق باريس، كانت التزامات الدول تقودنا إلى حوالي 3.5°م ارتفاعًا، وبفضل آلية رفع الطموح انخفضت التوقعات إلى حوالي 2.7°م بحلول 2021. لكن منذ ذلك الحين لم يحصل تحسين كبير؛ بل أشارت نشرة المناخ السنوية لعام 2023 إلى أن العالم لا يزال متجهًا نحو ~2.6°م مع تعهدات ما قبل كوب 28 (Climate Action Tracker, 2023). وهذا ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش للتحذير عشية قمة بيليم بأن هدف 1.5°م يكاد أن يصبح "في غرفة الإنعاش"، بل وقال صراحة "تجاوز 1.5°م بشكل مؤقت بات حتميًا تقريبًا بدءًا من أوائل العقد القادم" (Eco-Business, 2023)، داعيًا إلى "تحول جذري للحد من مدة وشدة هذا التجاوز".

في هذا السياق، وصف بعض المراقبين نصوص القمم الأخيرة بأنها لم تعدو كونها "خططًا لصنع خطط" دون خطوات تنفيذ فعلية. ففي كوب 30، كما أسلفنا، تم إنشاء عمليات تحضيرية لنقاشات مستقبلية حول الوقود الأحفوري بدل اتخاذ قرارات حالية. كذلك تقرر عقد "حوار وزاري رفيع" حول تمويل التكيف في 2026، أي خطة لعقد اجتماعات لاحقة بدل اتخاذ قرارات تمويلية مباشرة. هذه العقلية دفعت مجلة Health Policy Watch إلى القول إن مؤتمر بيليم "انتهى بخطط لوضع مزيد من الخطط". حتى في برنامج عمل التخفيف (MWP) – وهو المنصة التي يفترض أن تدفع عجلة خفض الانبعاثات قبل 2030 – لم تتفق الدول على أي نتائج حاسمة في 2023، بل استمرت الخلافات على ولايات البرنامج وصلاحياته (ENB, 2025). وطالبت دول نامية بأن يبقى البرنامج استشاريًا دون أن يتحول إلى أداة "فرض" أهداف أقسى عليها، فكانت النتيجة قرار إجرائي باهت لم يتضمن بناء على مخرجات التقييم العالمي (ENB, 2025).

كل هذا يجعل اتفاقية باريس ذاتها محل تساؤل: هل ما زالت "صالحة لتحقيق الغرض" (fit for purpose) أم أنها جسم عاجز عن التأقلم مع معطيات العلم الحالية؟ في التقييمات الداخلية التي جرت في كوب 28 ضمن نقاشات التقييم العالمي، انقسمت الآراء. الدول المتقدمة سعت لإبراز أن هيكل باريس يمكن أن يعمل إذا ما التزمت الدول بتعهداتها وطورتها – مشيرة إلى نجاحات مثل تقديم معظم البلدان خطط مناخية وتحديثها دورياً (ENB, 2025). ولكن الدول الصغيرة النامية، خصوصًا الجزرية، وجدت أن الاتفاقية "وحش بيروقراطي" مليء بالثغرات: فهي تلزم الجميع بأهداف مشتركة لكنها لا توفر آليات لضمان حصول الأضعف على الدعم الكافي (ENB, 2025). وقد شبّه أحد المفاوضين من الدول الجزرية الوضع بقصة فرankenstein: حيث جُمعت أجزاء متنافرة لتكوين اتفاق باريس، والآن بدأ المخلوق يخرج عن السيطرة (ENB, 2025).

5.2 التمويل والخسائر والأضرار: الأرقام تتكلم

لا يمكن فصل أزمة الشرعية عن مسألة التمويل المناخي، فهي المحكّ العملي لالتزامات الدول الغنية. وهنا أيضًا تكشف الأرقام عن فجوة هائلة بين الوعود والواقع. فلننظر أولاً إلى التعهد الأبرز: وعد الـ100 مليار دولار سنويًا بحلول 2020 لتمويل العمل المناخي في الدول النامية. هذا الهدف الذي أُعلن منذ 2009 كان يفترض بلوغه قبل خمس سنوات، لكن ما تحقق فعليًا لم يتجاوز نحو 83 مليار دولار في أفضل التقديرات لعام 2020، وقرابة 96 مليار دولار في 2022 (NRDC, 2023) – مما يعني أن الدول المتقدمة لم تفِ تمامًا حتى بهذا الوعد الرمزي حتى عام 2025.

على صعيد آخر، عندما نتحدث عن الاحتياجات الحقيقية، يتضح نطاق التقصير. فوفقًا لتقرير البرنامج الأممي للبيئة (UNEP) عن فجوة التكيف 2022، يُقدر أن تكاليف التكيف وحدها في البلدان النامية قد تصل إلى 340–560 مليار دولار سنويًا بحلول 2030، وربما تزداد إلى 500–1000 مليار سنويًا بحلول 2050 إذا استمر الاحترار (Health Policy Watch, 2023). هذا للتكيف فقط، دون الحديث عن تمويل التحول إلى الطاقة النظيفة أو معالجة الخسائر والأضرار. في المقابل، ما يُقدم حاليًا للتكيف يناهز 20-30 مليار دولار سنويًا بالكاد (ENB, 2023).

أما الخسائر والأضرار، فالقصة أشد فداحة. إذ يقدّر البنك الدولي أن إعصارًا واحدًا مدمرًا (مثل إعصار إيان 2022) قد يسبب وحده خسائر تقارب 60 مليار دولار، فيما تتكرر كوارث مماثلة كل عام. ومع ذلك، فإن صندوق الخسائر والأضرار الذي طالبت به الدول النامية مرارًا منذ سنوات لم يُنشأ إلا مؤخرًا في 2022، ولم يتجاوز التمويل المعلن له حتى نهاية 2025 مبلغ بضعة مليارات قليلة بالكاد. فخلال كوب 30 مثلاً، أُعلن عن مساهمات إضافية رفعت إجمالي التعهدات للصندوق إلى حوالي 1.3 مليار دولار فقط – وهو رقم ضئيل أمام احتياجات فعلية تقدر بعشرات المليارات سنويًا على الأقل. بل إن بعض هذه التعهدات ليست منحًا مباشرة بل ضمانات أو قروض ميسرة. ولقد حذر تحالف الدول الجزرية الصغيرة (أوسيس) في بيليم بأن "ضعف التمويل يقوض الثقة تمامًا بين الجنوب والشمال"، مشيرين إلى أن الدول النامية شعرت بأنها خُدعت: تم إنشاء الصندوق لنيل مباركة هذه الدول على اتفاقيات غامضة، ثم تُرك الصندوق شبه فارغ.

وضمن حزمة بيليم، جاء بند يدعو إلى "السعي لحشد 1.3 تريليون دولار سنويًا بحلول 2035" لصالح الدول النامية (Health Policy Watch, 2023). هذا الهدف – المعروف أيضًا بـ"خارطة طريق باكو-بيليم" – تم طرحه كخلاصة لتوافق البرازيل (رئاسة كوب 30) وأذربيجان (رئاسة كوب 29) (Eco-Business, 2023). لكنه بقي هدفًا طوعيًا دون خطة تنفيذ واضحة أو

توزيع أعباء محدد. ورغم ضخامته الظاهرية، إلا أنه عند تقسيم 1.3 تريليون على البلدان المتقدمة والاقتصادات الكبيرة، لن يبدو مستحيلاً (فهو أقل من 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي المجمع لها). ومع ذلك، لم يلتزم أحد فعليًا بكيفية الوصول لهذا الرقم.

وإذا استمر هذا الخلل، فقد تهتز اتفاقية باريس من الداخل فعلًا. فالاتفاق بُني على صفقة ضمنية: يقدم الجميع مساهمات ويتحمل الجميع مسؤوليات مشتركة، لكن مع مراعاة الإنصاف وقدرة الفقراء. الآن، تشعر البلدان الضعيفة أنها تحملت نصيبها – إذ وضعت خططًا وطنية رغم شح مواردها – بينما تتقاعس الغنية عن الوفاء بدورها في الدعم المالي ونقل التكنولوجيا. ويزيد الطين بلة أن بعض الدول المتقدمة تمضي في سياسات مناقضة تمامًا لروح الاتفاق: فبدلاً من زيادة التمويل، نجدها تخفض ميزانيات المساعدات الخارجية أو تربط التمويل بشروط جيوسياسية؛ وبدلاً من خفض استهلاكها النفطي، نجد بعضها (مثل المملكة المتحدة وألمانيا وغيرهما) يوافق على تراخيص تنقيب جديدة عن النفط والغاز بحجة أزمة الطاقة (ENB, 2023). هذا النفاق الذي أشار إليه الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو صراحةً بقوله: "إذا لم يُذكر بوضوح أن الوقود الأحفوري هو سبب الأزمة، فإن كل ما عدا ذلك نفاق" (Health Policy Watch, 2023)، يهدد بنسف الثقة التي هي عماد أي اتفاق دولي فعال.

لذا، وبالنظر لكل ما سبق، نجد أن الأرقام تتحدث ببلاغة: تعهدات بالمليارات هنا ومئات المليارات هناك، مقابل فتات يصل بالفعل. وإذا لم يُعالج هذا الخلل سريعًا عبر زيادة كبيرة وفورية للتمويل المناخي وتفعيل آليات شفافة للمحاسبة، فقد نجد دول الجنوب – ومعها الرأي العام العالمي – يفقدون إيمانهم بعملية باريس برمتها، وهو ما ينذر بانهيار أسس التعاون المناخي الدولي.

6. سيناريوهات مستقبل المناخ — "ما بعد اتفاقيات المناخ" (بتوثيق APA)

أمام ما نشهده من تحديات للعمل المناخي متعدد الأطراف، هناك تصوران رئيسيان لمستقبل النظام الدولي للمناخ في مرحلة "ما بعد اتفاقيات المناخ" الحالية: سيناريو التفكك التدريجي، وسيناريو إعادة البناء والتحالفات البديلة.

6.1 سيناريو التفكك: انهيار تدريجي للنظام المناخي

في هذا السيناريو المتشائم، تستمر الاتجاهات الحالية دون تصحيح: ضعف في الالتزامات وزيادة في غياب الثقة وضعف التمويل، مما يقود إلى تفكك بطئ لكن مؤكد لهيكلية اتفاق باريس. ستكون العلامات الفارقة هي استمرار إخفاق الدول في رفع مساهماتها الوطنية بشكل كافٍ عام 2025، وعدم التوصل لأي اتفاق دولي ملزم جديد خلال السنوات القادمة. قد نشهد بحلول 2030 انسحابًا فعليًا (ولو غير معلن) لبعض الدول الكبرى من العملية – على غرار ما فعلته الولايات المتحدة مؤقتًا بالانسحاب من باريس 2017 ثم عادت. فمثلاً، إذا جاءت إدارات أمريكية مستقبلاً أقل حماسة، قد تتوقف عن تقديم التقارير أو التمويل من جانب واحد. أو ربما تتبع بعض الدول النامية نهج "الممانعة" فتعطل كل قرار كوسيلة احتجاج، ما يجعل مؤتمرات كوب فارغة المحتوى.

النتيجة ستكون أن الاحترار العالمي سيستمر بلا كابح تقريبًا. وفق تقارير IPCC الأخيرة، مسار السياسات الحالية (حتى مع تنفيذ بعض التعهدات) يقودنا إلى حوالي 2.7°م احترار بحلول 2100 (Climate Action Tracker, 2023). لكن في حال انهيار التعاون بشكل أوسع، قد نتجه إلى 3°م أو أكثر. وهذا مستوى سيكون كارثيًا بكل المقاييس: موجات حر وجفاف وفيضانات غير مسبوقة، تهديد الأمن الغذائي لمئات الملايين، غرق مناطق ساحلية واسعة. في سيناريو التفكك، تتفاقم الفوضى المناخية بحيث تضطر كل دولة للتعامل منفردة مع كوارثها. وقد ينشأ عالم من "قومية مناخية" (Climate Nationalism) حيث تحتفظ الدول الغنية بالتكنولوجيا لأنفسها وتحمي حدودها من لاجئي المناخ، بينما تكافح الدول الفقيرة وحدها في الخطوط الأمامية. هذا السيناريو قد يقود

إلى اضطراب جيوسياسي: صراعات على الموارد (مياه، غذاء)، انهيار دول هشة تحت وطأة الكوارث، وربما حروب إقليمية. إنه مستقبل مرير حاول اتفاق باريس تجنبه عبر إرساء التعاون، لكن إن انهار التعاون فقد نواجه عالمًا أكثر سخونة واضطرابًا وأقل أمانًا للجميع.

وقد حذرت تقييمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أن نافذة منع هذا السيناريو توشك أن تغلق: إن لم تنخفض الانبعاثات العالمية بحلول 2030 انخفاضًا كبيرًا، يصبح تجاوز 2°م شبه حتمي (Eco-Business, 2023). أما تجاوز 3°م فسيكون احتمالاً واضحًا في النصف الثاني من القرن. لقد وصف أحد علماء المناخ السيناريو بعبارة مؤلمة: "نحن في قطار مسرع نحو جدار، واتفاقيات المناخ هي المكابح – فإذا تعطلت المكابح تمامًا، فنحن نعرف النهاية".

6.2 سيناريو إعادة البناء: تحالفات مناخية خارج الأمم المتحدة

على الجانب الآخر، هناك سيناريو أكثر تفاؤلاً يرى أن إخفاق المنظومة الحالية قد يمهد لنشوء تحالفات مناخية جديدة أكثر فعالية خارج إطار الأمم المتحدة. في هذا السيناريو، تدرك بعض القوى الرئيسية أن لا وقت للانتظار، فتقوم بتشكيل تكتلات أو "نادي مناخ" يضم كبار اللاعبين الملتزمين، ويفرضون معاييرهم عبر النفوذ الاقتصادي. على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي مع الصين ودول مجموعة بريكس يمكن أن يشكلوا محورًا قويًا: فهذه الدول مجتمعة تمثل حصة ضخمة من الانبعاثات وكذلك من الإنتاج التكنولوجي. إذا اتفقت فيما بينها – مثلاً عبر "نادي المناخ" الذي اقترحه المستشار الألماني في 2022 والذي يقوم على تنسيق سياسات التسعير الكربوني ومنع "تسرب الكربون" (MERICS, 2022) – قد تخلق دينامية تدفع الآخرين للحاق بهم. تخيّل لو أن الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة (لو عادت لريادة المناخ) اتفقوا على فرض تعرفة كربون حدودية موحدة: سيصبح لدى جميع الدول المصدّرة حافز قوي لخفض الانبعاثات في صناعاتها لتفادي الرسوم (Tandfonline, 2023). هذا نوع من العمل الجماعي خارج مظلة الأمم المتحدة لكنه فعال.

كذلك قد تتقدم مجموعة العشرين (G20) لتلعب دورًا أكبر في تنسيق المناخ بين اقتصاداتها – خاصة أن رئاستها دورية وقد تتولاها دول لديها طموح مناخي عالٍ. تخيّل اجتماع قمة لمجموعة العشرين يتفق على هدف صافي صفر مشترك بحلول 2050 ويلزم أعضائه به (رغم أن ذلك مستبعد حاليًا نظرًا لتباينهم). أو ربما تحالف بين أوروبا والدول النامية الكبرى: على سبيل المثال، اتفاق استراتيجي بين الاتحاد الأوروبي والهند حول الطاقة المتجددة وتخزين الكربون وتمويل الضياع والأضرار، بحيث تشترك الدولتان في قيادة أجندة مناخية معينة.

وأيضًا هناك سيناريو أن دولاً نامية كبرى تقود المسيرة: فقد رأينا بوادر تحالف بين البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين (مجموعة البريكس) إذ وضعت موضوع التمويل على جدول أعمال قممها. لو استطاعت هذه الدول إنشاء بنك مناخي مشترك بموارد ضخمة (ربما بدعم من صناديق الثروة السيادية لديها والصين)، فقد توفر بديلًا عن صندوق المناخ الأخضر البطيء.

على مستوى التكنولوجيا، يمكن لتحالفات "الشمال والجنوب" أن تزدهر: مثلاً أوروبا + أفريقيا في تحالف الهيدروجين الأخضر حيث توفر شمال أفريقيا الطاقة الشمسية لأوروبا في شكل وقود هيدروجيني، مقابل استثمارات ونقل معرفة. ومثل ذلك آسيا + الشرق الأوسط في الطاقة الشمسية وتبادل الكهرباء. هذه التحالفات التنموية المناخية قد تحقق ما تعجز عنه المفاوضات الشاملة من حيث خفض الانبعاثات فعليًا وبناء المرونة.

لكن يظل السؤال: هل تغني هذه التحالفات عن منظومة الأمم المتحدة أم تكملها؟ أنصار سيناريو إعادة البناء يرون أنه يمكن "إعادة تأطير" الجهد المناخي العالمي حول محاور مبادرة بدل الالتزام الشامل. أي أن تُترك العملية الأممية كوعاء عام للمراجعة والتقييم، بينما الفعل الحقيقي تقوم به ائتلافات من الدول الراغبة في كل مجال: تحالف للتخلص من الفحم، تحالف لحماية الغابات، تحالف لتمويل التكيف، وهكذا. وبالفعل هناك نداءات لتبني نموذج "الحوكمة متعددة المراكز" (polycentric governance) الذي تحدثت عنه الباحثة إيليانور أوستروم، حيث تنشأ شبكات عمل على مستويات عدة دون الاعتماد على مركزية وحيدة.

في هذا السيناريو، قد تفقد مؤتمرات كوب بعض بريقها السياسي لكنها تبقى كمعارض سنوية للتقدم: تستعرض التحالفات إنجازاتها وتوسع عضويتها. ربما نرى في المستقبل القريب أن البيانات المهمة ستصدر عن قمم مصغرة (مثلاً "قمة المناخ للطموح" بين عدد مختار من الدول) ثم تتم المصادقة عليها لاحقًا في مؤتمر أطراف رسمي.

بطبيعة الحال، هذا السيناريو يحمل في طياته مخاطر الإقصاء: فقد يتم تهميش الأصوات الضعيفة إذا أصبحت اللعبة بأيدي الكبار المتحالفين. لذلك لا بد من التفكير في كيفية ضمان العدالة ضمن أطر جديدة. مثلًا، لو قام نادي مناخي بين أغنى الاقتصادات، فعليه تخصيص امتيازات أو "كراسي مشاركة" لدول صغيرة متضررة لسماع صوتها.

في المحصلة، المرحلة ما بعد اتفاقيات المناخ التقليدية قد لا تعني نهاية التعاون المناخي، بل تحول شكله. فإما نتركه يتفكك ويتحلل إلى فوضى ضارة بالجميع، أو نعيد بناءه في صيغ أذكى وأكثر مرونة وشمولًا خارج القالب القديم. وكما قال أحدهم: "إذا أغلق باب قاعة المفاوضات، ستفتح نوافذ أخرى". التحدي أمام الدبلوماسيين والمجتمع المدني هو توجيه هذا التحول نحو المسار البناء لا التناحري، لأن كوكبنا لا يحتمل رفاهية الفشل.

METRO for Knowledge

7. الخاتمة

تكشف قمة كوب 30 بوضوح أن العالم دخل مرحلة انتقالية حساسة من نظام "اتفاقيات المناخ" إلى واقع أكثر تعقيدًا وتشرذمًا. فبينما استُحضرت رمزية انعقاد المؤتمر في قلب الأمازون، جاءت نتائجه أقرب إلى إدارة الجمود من كسر الجمود. إذ عكست "حزمة بيليم" توجهًا متزايدًا نحو الطوعية والمرونة بدل الالتزامات الملزمة، مما أثار تساؤلات عميقة حول قدرة النظام الدولي الحالي على التصدي فعليًا لأزمة المناخ.

تَبيّن من خلال تحليل وثائق المؤتمر والمواقف التفاوضية أن الفجوة بين العلم والسياسة تتسع بدل أن تضيق، وأن مستويات التمويل تبقى أقل بكثير من المطلوب، سواء في مجالات التكيف أو الخسائر والأضرار. أما من حيث السياسات، فغياب أي ذكر صريح للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري في نص بيليم يُعد تراجعًا ملموسًا عن خطاب كوب 28، ويكرّس اتجاهًا مقلقًا نحو "مأسسة الجمود".

في هذا السياق، يبرز تحول لافت: صعود التحالفات الطوعية والمبادرات الموازية خارج المسار الرسمي. ورغم أنها قد تُبقي الزخم المناخي حيًا وتخلق مساحات للابتكار، إلا أنها تطرح إشكالات على مستوى العدالة والمساءلة والشرعية، إذ تهدد بتهميش البلدان الأضعف لصالح القوى الاقتصادية والسياسية الكبرى.

لذلك، فإن المرحلة المقبلة تتطلب إعادة التفكير في بنية الحوكمة المناخية الدولية، إما عبر إصلاح عميق لاتفاقية باريس وآلياتها، أو عبر تصميم تكتلات مرنة أكثر فعالية دون التضحية بالشمولية والعدالة. فإما أن يُعاد بناء الثقة وتُسد فجوات التمويل والطموح، أو أن يستمر الانحدار نحو نظام مناخي مفكك، تنفصل فيه المبادرات عن الإطار الجامع وتضعف معه قدرة البشرية على تجنب السيناريوهات الكارثية.

بهذا المعنى، فإن كوب 30 ليس مجرد مؤتمر مخيّب، بل مرآة لأزمة أعمق في بنية النظام المناخي الدولي، وربما بداية لحقبة "ما بعد اتفاقيات المناخ" كما عرفناها.

قائمة المراجع:

- Anderson, S. (2025, November 24) .COP30 Ends With Plans To Make More Plans, No Mention Of Fossil Fuel Phase-out .Health Policy Watch .healthpolicy-watch.news
- Bansard, J .(2025) .COP30 Outcome: What it means and what's next .IISD Earth Negotiations Bulletin .enb.iisd.org
- Climate Action Tracker. (2025, November 19) .Briefing: Warming below 2°C - November 2025 .Climateactiontracker.org .climateactiontracker.org
- Daigle, K. (2025, November 23) .Takeaways from the COP30 climate summit in Brazil . Reuters .reuters.com
- Delgado, A. L., Walling, M & ,.Borenstein, S. (2025, Nov 23) .Takeaways from the outcome of UN climate talks in Brazil (COP30) .Associated Press .apnews.com
- Fossil Fuel Non-Proliferation Treaty Initiative. (2025, Nov 21) .Governments of Colombia and The Netherlands Announce First International Conference on the Just Transition Away from Fossil Fuels .Fossilfueltreaty.org .fossilfueltreaty.org
- Gayle, D. (2025, Nov 15) .Cop30 was meant to be a turning point, so why do some say the climate summit is broken .?The Guardian .theguardian.com
- LDC Group. (2024, Nov 24) .COP29: A Staggering Betrayal of the World's Most Vulnerable .LDC Climate Press Release .ldc-climate.org
- Morton, A. (2025, Nov 23)' .Now is the hour :'Labor urged to speed up fossil fuel phase-out to justify Cop30 pledge .The Guardian (Australia) .theguardian.com

- Reuters. (2025, Nov 12) .World oil and gas demand could grow until 2050, IEA says . Reuters News.
- The Guardian News. (2025, Nov 23) .End of fossil fuel era inches closer as Cop30 deal agreed after bitter standoff .The Guardian .theguardian.com
- Victor, S. (2025). Comments at COP30 on behalf of AOSIS. (As cited in Health Policy Watch, Nov 24, 2025)healthpolicy-watch.news.